الأمم المتحدة S/2013/174

مجلس الأمن

Distr.: General
19 March 2013
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣

أولا – مقدمة

١ – يقدِّم هذا التقرير بيانا للأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الثلاثة الماضية في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣، عملاً بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤)، التي جرى تمديدها بموجب قرارات لاحقة كان آخرها القرار ٢٠٨٤ (٢٠١٢).

ثانيا – الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ – خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر وقف إطلاق النار بوجه عام في قطاع إسرائيل والجمهورية العربية السورية رغم ازدياد تقلب الأوضاع في المنطقة من جراء النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية. وعلى مدى الأشهر الثلاثة الماضية، واصلت القوات المسلحة التابعة للجمهورية العربية السورية الانتشار، ونفذت أنشطة عسكرية وعمليات أمنية ضد عناصر المعارضة المسلحة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. ويعدّ وجود القوات المسلحة السورية والمعدات العسكرية غير المرخص لها داخل منطقة العمليات انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك بين القوات المبرم عام ١٩٧٤. ووقعت عدة اشتباكات بين القوات الأمنية السورية وعناصر المعارضة المسلحة في المنطقة الفاصلة والمنطقتين المحدودتي السلاح على جانب قطاع برافو.

٣ – وفي سياق هذه المواجهات، أبلغت قوات الدفاع الإسرائيلية قوة الأمم المتحدة في ٢٧ شباط/فبراير أن القوات المسلحة السورية أطلقت قذيفة دبابة عبر خط وقف إطلاق النار، لكنها لم تنفجر. ولم يكن بوسع قوة الأمم المتحدة تأكيد الأمر لأنها لم تلاحظ حدوث أي إطلاق للنار عبر خط وقف إطلاق النار. وفي ٢ آذار/مارس، وَرَدَ تقرير من قوات

200313 200313 13-26009 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الدفاع الإسرائيلية يفيد بإطلاق قذائف من الجانب السوري عبر خط وقف إطلاق النار، فقامت قوة الأمم المتحدة بزيارة الموقع بعد ثلاث ساعات من وقوع الحادث المبلغ عنه، واكتشفت أن الشظايا المعدنية المتناثرة على الأرض لا تعود فيما يبدو لقذيفة أُطلقت حديثا. لذلك، لم يكن بمقدور قوة الأمم المتحدة أن تؤكد هذا الحادث. وفي رسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠١٣، أبلغني الممثل الدائم لإسرائيل بأن نيرانا أُطلقت في ٢٧ شباط/فبراير و ٢ آذار/مارس من الجمهورية العربية السورية وسقطت على الجولان الذي تحتله إسرائيل، في انتهاكٍ لاتفاق فض الاشتباك (S/2013/130). وحث مجلس الأمن على معالجة هذا الوضع، محذرا إياه من خطر التصعيد.

٤ - وشهدت المنطقة الفاصلة اشتباكات متواصلة بين القوات المسلحة السورية وعناصر المعارضة المسلحة، كانت كثيفة في أغلب الأحيان، ووقع معظمها في قرى جباتا، وطرنجة، والحرية، وأوفانية، وكذلك في الغابة القريبة من خط وقف إطلاق النار إلى الشمال، وفي قريتي بريقة وبئر عجم إلى الجنوب. وتواصل القصف بشكل يومي من داخل المنطقة الفاصلة وخارجها، باستخدام المدفعية وقذائف الهاون والدبابات القتالية الرئيسية والرشاشات والمدافع المضادة للطائرات، وذلك في اتجاه جباتا، وطرنجة، وأوفانية، والحرية، والقحطانية، وجبّا، وبئر عجم، وبريقة. وتواصلت الاشتباكات أيضا في مناطق خان أرنبة، والبعث، والحميدية الجديدة، وذلك أساساً على طول طريق الإمداد الرئيسي لقوة الأمم المتحدة. ومنذ نهاية كانون الثاني/يناير، لبثت دبابة قتالية رئيسية ومدفع مضاد للطائرات تابعان للقوات المسلحة السورية رابضين في المنطقة الفاصلة على مقربة من خان أرنبة والقحطانية على التوالي.

٥ - وتبذل قوة الأمم المتحدة قصاراها للحفاظ على وقف إطلاق النار والتأكد من احترامه احتراما تاما، على النحو المبين في اتفاق فض الاشتباك، وفي هذا الصدد، رصدت تحركات مستمرة عبر الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية من جانب أشخاص مجهولين، كان بعضهم مسلحين، في الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة، وقامت بالإبلاغ عن تلك الحالات. ومنذ مستهل كانون الثاني/يناير، ازدادت هذه الأنشطة من حيث عددها وتواترها.

٦ - وحافظت قوات الأمن السورية على نقاط التفتيش التي أنشئت داخل المنطقة الفاصلة منذ بدء العمليات العسكرية في المنطقة. وحافظ أفراد القوات المسلحة السورية أيضا على نقاط تفتيش في المداخل الشرقية للمنطقة الفاصلة من أجل مراقبة حركة المرور وتقييدها. وكثيرا ما أعاقت نقاط التفتيش حرية تنقل قوة الأمم المتحدة والمراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة والمدمجين من الناحية التنفيذية ضمن قوة الأمم المتحدة

بصفتهم أعضاء فريق مراقبي الجولان. وازدادت القيود المفروضة على حركة قوة الأمم المتحدة وفريق مراقبي الجولان في المنطقة الفاصلة والمنطقتين المحدودتي السلاح نتيجةً للاشتباكات بين القوات المسلحة السورية وعناصر المعارضة المسلحة. وأدى هذا الوضع إلى قطع طريق الإمداد الرئيسي لقوة الأمم المتحدة بصورة متكررة، ما أعاق حركة القوة بين معسكر الفوار على جانب قطاع برافو ومعسكر عين زيوان على جانب قطاع ألفا. واضطرت قوة الأمم المتحدة في بعض الأحيان إلى سلك طرق التفافية لا يمكن استخدامها ليلاً. وقام المندوب السوري الرفيع المستوى، وهو المحاور الرئيسي للقوة على جانب قطاع برافو، بإبلاغ القوة بأن على جميع موظفي الأمم المتحدة أن يتجنبوا لأسباب أمنية المناطق التي تشهد اشتباكات.

٧ - وفي عدد من المناسبات، سقطت خلال الاشتباكات بين القوات المسلحة السورية وعناصر المعارضة المسلحة عيارات نارية على مقربة من موظفي الأمم المتحدة ومرافقها، وهو ما اضطر موظفي الأمم المتحدة إلى البحث عن ملاذ. وفي الفترة ما بين ٦ و ٢٢ كانون الثاني/يناير، رصدت قوة الأمم المتحدة إطلاق النار ووقوع عدة انفجارات في محيط معسكر الفوار. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، سقطت عيارات نارية وقذائف هاون قريبا جدا من مركز المراقبة رقم ٥٨ التابع للأمم المتحدة في المنطقة المحدودة السلاح على جانب قطاع برافو. ولحقت أضرار بهذا المركز نفسه من جراء إطلاق النار بأسلحة صغيرة ونيران غير مباشرة في ٢ و ٣ آذار/مارس. واضطرت قوة الأمم المتحدة إلى إجلاء المراقبين العسكريين الذين كانوا مرابطين في مركز المراقبة حفاظا على سلامتهم. وبسبب استمرار احتدام الاشتباكات بين القوات المسلحة السورية وعناصر المعارضة المسلحة في محيط منطقة الجملة، تم إخلاء مركز المراقبة مؤقتا. وفي ٢٤ شباط/فبراير، ارتطمت رصاصة طائشة بالجدار الحجري لموقع الأمم المتحدة رقم ٣٢. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُطلقت عيارات نارية في سبع حوادث على أفراد قوة الأمم المتحدة والمراقبين العسكريين التابعين لفريق مراقبي الجولان، الذين كانوا يقومون بمهامهم على متن مركبات تحمل شارة الأمم المتحدة بوضوح، وفي بعض الأحيان، في مواقع الأمم المتحدة في المنطقة الفاصلة. ولم يصب أي من موظفي الأمم المتحدة بأذى في هذه الحوادث. ولحقت أضرار بمركبتين من مركبات الأمم المتحدة من جراء إطلاق النار عليهما في حادثين منفصلين. وفي ٢٨ شباط/فبراير، دهمت عناصر مسلحة مركز المراقبة رقم ٥٢ التابع للأمم المتحدة، وسرقت معدّات من المرفق.

٨ - وفي ٦ آذار/مارس، بعد أن خفّت حدة الاشتباكات العنيفة بين القوات المسلحة السورية وعناصر المعارضة المسلحة في محيط بلدة الجملة ومركز المراقبة رقم ٥٨ التابع للأمم

المتحدة، قامت مجموعة مؤلفة من حوالي ٣٠ شخصا مسلحا بإيقاف قافلة تابعة لقوة الأمم المتحدة مؤلفة من أربع مركبات على متنها ٢١ من الأفراد العسكريين العائدين من مهمة إمداد روتينية، واحتجزوا أفراد القافلة لمدة ثلاثة أيام. وعَمَدَ أفراد المجموعة المسلحة، الذين صرحوا بانتمائهم إلى ''لواء شهداء اليرموك''، إلى انتزاع مفاتيح مركبات الأمم المتحدة عنوة لمنع أفراد القوة الذين كانوا على متنها من مغادرة الموقع. وخلال اتصالاتهم بالقوة، طالب أفراد المجموعة المسلحة بأن تسحب القوات المسلحة السورية جميع المعدات الثقيلة إلى مسافة ٢٠ كيلومترا من الموقع. وفي ٩ آذار/مارس، أفرجت المجموعة المسلحة عن أفراد قوات حفظ السلام البالغ عددهم ٢١ فردا، بعد نقلهم إلى الأردن. وخلال جميع فصول الحادث، استغلت الأمم المتحدة وسائر المحاورين عدة قنوات لكفالة الإفراج عن قوات حفظ السلام، بما في ذلك قنوات الاتصال الوثيق بين قوة الأمم المتحدة ومندوب الجمهورية العربية السورية الرفيع المستوى في محاولة لوقف القتال الذي استؤنف في محيط الجملة. وغادر أفراد قوة الأمم المتحدة الأردن، ووصلوا بأمان إلى معسكر عين زيوان على جانب قطاع ألفا في ١١ آذار/مارس. ولم تستردّ الأمم المتحدة بعد مركباتها الأربع. وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن، علّق الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة على هذا الحادث، مسلّطاً الضوء على تعاون حكومته مع قوة الأمم المتحدة في الجهود المبذولة لكفالة الإفراج عن أفراد القوة.

٩ - وفي حوادث أخرى ذات علاقة بموظفي الأمم المتحدة، قامت عناصر من المعارضة المسلحة في ٢٩ كانون الثاني/يناير بإجبار مركبتين تابعتين للأمم المتحدة تُقلاّن أربعة أفراد من حفظة السلام على التوقف في محيط خان عيشة في المنطقة المحدودة السلاح، وقادوهم تحت تهديد السلاح إلى مكان مجهول بالقرب من خان عيشة. وأُطلق سراح أحد أفراد حفظ السلام، واحتُجز حفظة السلام المتبقون لحوالي أربع ساعات. ولم تُسترد بعد مركبتا الأمم المتحدة اللتان استولى عليهما أشخاص مسلحون. وفي ٩ شباط/فبراير، قامت مجموعة من خمسة أفراد، ثلاثة منهم مسلحون، بإيقاف فردين تابعين لقوة الأمم المتحدة كانا يقومان بدورية روتينية عند نقطة تفتيش في مفرق حضر في المنطقة الفاصلة، واستولوا على بندقيتين وبعض الذخيرة والخزائن من مركبة الأمم المتحدة وفروا من الموقع. وقام أشخاص مسلحون بإيقاف عضوين في فريق مراقبي الجولان كانا متوجهين على متن مركبة للأمم المتحدة صوب مركز المراقبة رقم ٥٨ التابع للأمم المتحدة، واستولوا عنوة على مركبة الأمم المتحدة في منطقة قريبة من الشبري في ١١ شباط/فبراير. ولم يتم استرداد مركبة الأمم المتحدة هذه أيضا. وفي ١٤ شباط/فبراير، قام أفراد من القوات المسلحة السورية يحرسون نقطة تفتيش في المنطقة المحدودة السلاح باحتجاز أربعة أعضاء في فريق تفتيش تابع لفريق مراقبي الجولان

كانوا متجهين نحو جاسم في المنطقة الفاصلة، يرافقهم أربعة جنود مسلحين من أفراد قوة الأمم المتحدة، وذلك لمدة ساعة.

١٠ - واحتجّت قوة الأمم المتحدة على وجود القوات المسلحة السورية ومعدّاتها في المنطقة الفاصلة، وكذلك على حوادث إطلاق النار نحو المنطقة الفاصلة وداخلها وإطلاق النار على أفراد الأمم المتحدة ومرافقها. وما فتئ قائد قوة الأمم المتحدة يذكّر السلطات السورية بالالتزام المنوط بها، القاضي بوقف العمليات المستمرة التي تنفذها القوات المسلحة السورية في المنطقة الفاصلة، ووقف إطلاق النار من المنطقة المحدودة السلاح، والتقيد ببنود اتفاق فض الاشتباك. ونقل قائد القوة وسائر كبار مسؤولي الأمم المتحدة الرسالة نفسها إلى المسؤولين السوريين، بمن فيهم وزير الدفاع ونائب وزير الخارجية. وفي ٩ آذار/مارس، وجه الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية رسالة أخرى إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن بشأن الأنشطة التي تنفذها عناصر المعارضة المسلحة في منطقة عمليات القوة، بما في ذلك الأنشطة المبلغ عنها من قبيل نقل الجرحى عبر خط وقف إطلاق النار إلى الجولان الذي تحتله إسرائيل والعودة إلى مواقعهم، إضافة إلى حوادث يتعرض لها أفراد القوة.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع عدد من حوادث انتهاك اتفاق فض الاشتباك من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، اخترقت ثلاث طائرات نفاثة إسرائيلية خط وقف إطلاق النار، وحلّقت لمدة وجيزة فوق المنطقة الفاصلة والمنطقتين المحدودتي السلاح على جانب قطاع برافو. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، حلقت طائرة مجهولة الهوية من جانب قطاع ألفا فوق المنطقة الفاصلة. ودخل ثمانية جنود من قوات الدفاع الإسرائيلية المنطقة الفاصلة مشياً على الأقدام لفترة وجيزة في ٢٠ كانون الثاني/يناير. وفي ١٣ شباط/فبراير، دخل ١٠ جنود من قوات الدفاع الإسرائيلية أيضا المنطقة الفاصلة لمدة وجيزة. واحتجّت قوة الأمم المتحدة لدى قوات الدفاع الإسرائيلية على هذه الحوادث باعتبارها انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، احتجت السلطات السورية لدى قائد القوة بأن طائرات إسرائيلية حلقت فوق المنطقة الفاصلة واستهدفت موقع المركز السوري للبحوث العلمية في ٣٠ كانون الثاني/يناير، ما أسفر عن إصابة سبعة أشخاص، توفي منهم اثنان. ولم يكن بمقدور القوة تأكيد الحادث، إذ لم تلاحظ تحليق أي طائرات فوق المنطقة الفاصلة. وأشارت القوة إلى أن سوء الأحوال الجوية أعاق الرؤية في ذلك التاريخ. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، أصدر الأمين العام بياناً أعرب فيه عن بالغ القلق من ورود تقارير تفيد بشن إسرائيل ضربات جوية في الجمهورية العربية السورية، وأشار إلى أنه لم يكن لدى الأمم المتحدة أي تفاصيل عن الحادث المبلغ عنه، ولم تكن في وضع يمكنها من التحقق من الحادث بصورة مستقلة.

١٢ - وبقي قائد قوة الأمم المتحدة على اتصال وثيق بقوات الدفاع الإسرائيلية بشأن التطورات الأمنية في المنطقة الفاصلة، وظل يشجع على التزام أقصى درجات ضبط النفس. وخلال العمليات الأمنية السورية، عززت قوات الدفاع الإسرائيلية وجودها على طول السياج التقني كتدبير وقائي. وحافظت قوة الأمم المتحدة على اتصال وثيق مع قوات الدفاع الإسرائيلية ومندوب الجمهورية العربية السورية الرفيع المستوى طوال العمليات.

١٣ - وفي هذه الظروف الشديدة الصعوبة، اضطلعت القوة، عن طريق فريق مراقبي الجولان، بمراقبة المنطقة الفاصلة من خلال وضع أفرادها في مواقع ثابتة وتسيير دوريات لضمان ابتعاد القوات العسكرية لأي من الطرفين عن المنطقة. وأجرت القوة عمليات تفتيش نصف شهرية للمعدات ومستويات القوات المرابطة في المنطقتين المحدودتي السلاح، حيثما سمحت الظروف الأمنية بذلك. ورافق ضباط الاتصال من جانب قطاع ألفا أفرقة التفتيش التابعة لفريق مراقبي الجولان. وعلى جانب قطاع برافو، لم تستأنف السلطات السورية توفير ضباط اتصال لمرافقة أفرقة التفتيش التابعة لفريق مراقبي الجولان، حيث توقفت هذه الممارسة في تموز/يوليه ٢٠١٢ عقب قيام مسلحين مجهولي الهوية باختطاف ضابط الاتصال السوري المرافق للمراقبين العسكريين في المنطقة المحدودة السلاح. وكعهدهما في الماضي، منع كلا الجانبين أفرقة التفتيش من الوصول إلى بعض مواقعهما وفرضا قيودا على حرية تنقل القوة. وعلاوة على هذه القيود الروتينية المؤقتة، ما زال فريق مراقبي الجولان يواجه فرض قيود على تنقله في الأجزاء الجنوبية والوسطى من المنطقة المحدودة السلاح على جانب قطاع برافو، حيث عرقلت القوات المسلحة السورية وعناصر المعارضة المسلحة على السواء تسيير دوريات فريق مراقبي الجولان. ومنعتهم السلطات السورية من الوصول خصوصا إلى المناطق المجاورة لبلدات الشراجة، والحارة، وجاسم، وكناكر، ونمر، ونوى، وتسيل، لأسباب تتعلق بكفالة سلامة المراقبين العسكريين وأمنهم فيما يبدو.

١٤ - وواصلت قوة الأمم المتحدة تكييف وضعها التشغيلي مع الأنشطة التدريبية وأعمال تشييد المرافق العسكرية التي واصلت قوات الدفاع الإسرائيلية الاضطلاع بها في المنطقة المحدودة السلاح على جانب قطاع ألفا، وكذلك مع توسيع العنصر المدني السوري على مقربة من خط وقف إطلاق النار في المنطقة الفاصلة، وازدياد الأنشطة العسكرية التي تقوم بها القوات السورية المسلحة في مواقعها على طول خط برافو. وواصلت قوات الدفاع الإسرائيلية تعزيز السياج التقني، ونصبت حواجز مادية إضافية على طول السياج التقني للحيلولة دون عبور الأشخاص انطلاقا من المنطقة الفاصلة. وحافظ كلا الجانبين على مواقعهما الدفاعية القائمة في المناطق المحدودة السلاح لكلا الطرفين. واستمر موظفو الجمارك

الإسرائيليون في أداء مهامهم بصورة دورية في موقع قوات الدفاع الإسرائيلية عند بوابة معبر قوة الأمم المتحدة، وذلك بين الجولان الذي تحتله إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

١٥ - وواصلت القوة تقديم المساعدة للجنة الصليب الأحمر الدولية في تنظيم مرور الأشخاص عبر المنطقة الفاصلة. وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، ساعدت القوة في عبور ثمانية طلاب عبر المنطقة، ويسّرت الإفراج عن خمسة مدنيين سوريين كانت قوات الدفاع الإسرائيلية قد اعتقلتهم واحتجزتهم على جانب قطاع ألفا بزعم عبورهم خط وقف إطلاق النار. ووفرت القوة العلاج الطبي لما عدده ١٢٤ مدنيا، إضافة إلى الإسعافات الأولية الفورية والعلاج الطبي في حالات الطوارئ المقدم في موقع الأمم المتحدة رقم ٣٧ إلى شخصين أعزلين مصابين بجروح، في ٤ و ٦ كانون الثاني/يناير، لدوافع إنسانية بحتة.

١٦ - وظلت الألغام في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة، ولا سيما بالقرب من خط ألفا في المنطقة الفاصلة، تشكِّل خطراً يهدد أفراد القوة والسكان المحليين. غير أن هذا الخطر تفاقم لأن الألغام مضى عليها وقت طويل فتدهورت أجهزتها التفجيرية. وواصلت القوة أعمال إزالة الألغام بعد تعزيز قدراتها في مجال الكشف عن الألغام وإزالتها.

١٧ - وظل قائد القوة ومعاونوه على اتصال وثيق بالسلطات العسكرية لكل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

١٨ - وواصلت القوة جهودها الرامية إلى التنسيق مع السلطات المحلية، والتواصل مع السكان المحليين لشرح الولاية المسندة إلى البعثة والأنشطة التي تضطلع بها. ومما يزيد هذه الجهود أهميةً الحالة الأمنية القائمة في منطقة عمليات القوة، الأمر الذي يجعلها تندرج ضمن الجهود الرامية إلى كفالة سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم في الميدان.

١٩ - وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠١٣، كانت القوة تتألف من ١ ٠٠٨ جنود على النحو التالي: النمسا، ٣٧٤ جنديا؛ والفلبين، ٣٤٣ جنديا؛ والهند، ١٩٤ جنديا؛ وكرواتيا، ٩٧ جنديا. وفي ٢٨ شباط/فبراير، أبلغت البعثة الدائمة لكرواتيا إدارة عمليات حفظ السلام أن حكومة كرواتيا قررت سحب جميع الأفراد العسكريين من قوة فض الاشتباك بسبب تدهور الحالة الأمنية. واعتباراً من ٢٧ شباط/فبراير، أصبحت جميع عمليات الوحدة الكرواتية ضمن القوة محصورة في الأنشطة الثابتة. وبين نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ومنتصف كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، سحبت اليابان من القوة أفرادها العسكريين البالغ عددهم ٣١ فرداً، كما سحبت عنصر الدعم الوطني التابع لها المكون من ١٥ فرداً. وقد أثر سحب الوحدة اليابانية على قدرات القوة في مجال النقل والمجالين الهندسي واللوجستي. وتُبذل حالياً مساعٍ لإيجاد بلد من البلدان المساهمة بقوات لعله يعوض اليابان. وبالإضافة إلى

ذلك، قام ٧٩ مراقباً عسكرياً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بمساعدة القوة في تنفيذ مهامها.

٢٠ - واستجابة لطلب مجلس الأمن في قراره ٢٠٨٤ (٢٠١٢)، جرى اتخاذ عدد من الخطوات لتزويد القوة بالقدرة اللازمة لتنفيذ الولاية في ظروف آمنة ومأمونة. واتخذت القوة مجموعة من تدابير التخفيف في ظل التهديدات الجديدة التي ظهرت في بيئة عملياتها. وكثفت البعثة من جهودها لضمان احتياطيها الاستراتيجي وقدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي. وواصلت القوة أيضاً تنفيذ برنامج إعادة التأهيل بهدف صيانة معداتها وهياكلها الأساسية وتحديثها سعياً منها إلى الحفاظ على قدراتها التشغيلية والأمنية. وزُودت القوة بناقلات أفراد مدرعة إضافية بغية تعزيز حماية القوة. وجُهز جميع أفراد القوة بمعدات الحماية الشخصية وقُدم لهم التدريب الملائم. وعلاوة على ذلك، قامت الأمانة العامة بتيسير إيفاد تعزيزات أمنية مدنية إلى القوة تتألف من أفراد أمن من الأمانة العامة وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام العاملة في المنطقة لمساعدة قوة الأمم المتحدة في إعادة تقييم هيكلها الأمني وإجراءاتها في المجال الأمني بهدف التخفيف بفعالية من المخاطر الأمنية الملموسة.

٢١ - وأُجريت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ دراسة للقدرات العسكرية المتاحة لدى قوة الأمم المتحدة شاركت فيها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وقوة الأمم المتحدة، وذلك لتقييم ما يلزم القوة من قدرات كي تفي بولايتها في إطار من الأمن والأمان في سياق حالة أمنية متغيرة. وأوصت الدراسة باتخاذ تدابير للتخفيف من حدة المخاطر المادية والتشغيلية في ضوء التحديات الحالية والمتوقعة. وخلصت الدراسة إلى أنه من الضروري، إضافة إلى التدابير التي اتخذتها القوة، أن يستمر تقديم الدعم للجهود التي تبذلها البعثة لتكييف قدراتها مع مستجدات الحالة الراهنة وتعزيزها وإعادة تشكيلها. وركزت التوصيات الواردة في الدراسة إلى حد كبير على تعزيز القدرات في مجالي حماية القوة وتحليل المعلومات.

٢٢ - وفي ظل الظروف المتقلبة السائدة، أدخلت القوة تعديلات مؤقتة على أنشطتها لكي تركز على العمليات الثابتة وتعزز التنسيق مع الطرفين في محاولة للحد من تعرض الأفراد للمخاطر. فقد قامت القوة مؤقتاً بتعليق عملياتها المتنقلة ودورياتها الليلية على جانب قطاع برافو. وأُغلق في الأسابيع الأخيرة بصورة مؤقتة كل من مركز المراقبة ٥٨ والموقع ٨٠ ألف التابعين للأمم المتحدة لأنهما أصبحا تحت تهديد شديد بسبب استمرار الاشتباكات العنيفة على مقربة منهما. وبالإضافة إلى ذلك، عُلقت مؤقتاً دوريات فريق مراقبي الجولان. وتنفذ القوة تدابير أخرى من تدابير التخفيف من حدة المخاطر، منها الإغلاق المؤقت لمراكز مراقبة يعمل فيها أفراد من فريق مراقبي الجولان وتقع في أماكن معزولة، الأمر الذي يجعلها عرضة

للأخطار. وفي ضوء الانسحاب الوشيك للوحدة الكرواتية من القوة، تعتزم البعثة أن تغلق مؤقتاً بعض المواقع التي كانت الوحدة تشرف عليها. ومن المقرر تعليق مهام التفتيش التي يقوم بها فريق مراقبي الجولان للمواقع العسكرية في المنطقة المحدودة السلاح على جانب قطاع برافو، بصورة مؤقتة، على أن تُنفذ عمليات التحقق المادي حسب الحاجة. وستساهم التعديلات المذكورة آنفا في تعزيز بعض قدرات القوة، حيث ستمكن عدداً من المراقبين العسكريين التابعين لفريق مراقبي الجولان من تحويل التركيز مؤقتاً من أعمال الدوريات والتفتيش إلى مهام التنسيق والإبلاغ.

٢٣ - وتحتفظ القوة بفصيلة تابعة لها في معسكر عين زيوان باعتبارها قوة احتياطية جاهزة لتعزيز الموقع ٦٠ التابع للأمم المتحدة على جانب قطاع برافو، حيث أُقيم مركز دائم بديل لقيادة الكتائب. وبالإضافة إلى ذلك، تظل في معسكر عين زيوان فصيلة ثالثة أُنشئت لسرية مقر قيادة القوة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٢٤ - وقد أبلغتُ مجلس الأمن، في تقريري المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (S/2012/897)، بأنه في حال تدهور الوضع في الجمهورية العربية السورية ونشوء ظروف لا تسمح للقوة باستخدام مطار دمشق، سيصبح من الضروري أن تستخدم القوة نقاط دخول ومغادرة بديلة لأفراد البعثة، بمن فيهم ضباط الأركان وأفراد الوحدات. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أبلغَتْ إدارة عمليات حفظ السلام مجلس الأمن بالحادثين اللذين وقعا في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ ومسّا بأفراد تابعين للقوة في أثناء القيام بعملية تناوب من عمليات التناوب المقررة. ففي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرضت قافلة تابعة للقوة كانت تحمل جنوداً انتهت نوبتهم لإطلاق نار على طول الطريق بين معسكر الفوار ومطار دمشق الدولي. وواصلت القافلة طريقها بعد أن أعلن مندوب الجمهورية العربية السورية الرفيع المستوى والقوات المسلحة السورية في الموقع أن الطريق الرئيسية المؤدية إلى المطار أصبحت آمنة ومأمونة. وأصيب في الحادث خمسة من أفراد القوة، كانت إصابات اثنين منهم بليغة. وفي اليوم التالي، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرضت قوافل المركبات المدرعة المكلفة بنقل الجنود القادمين للخدمة من المطار إلى معسكر الفوار بدورها لإطلاق نار في رحلتي مغادرة المطار والعودة إليه. ولم تحدد هوية الجناة. وفي ضوء الأحداث التي وقعت في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر وتدهور الحالة الأمنية في الجمهورية العربية السورية، لم يعد بمقدور القوة أن تنفذ عمليات تناوب الجنود وضباط الأركان عبر مطار دمشق. وبسبب الحالة الأمنية على طول الطرق الواقعة على جانب قطاع برافو المؤدية إلى منطقة عمليات القوة، لا يوجد ما يضمن دخول أفراد القوة بأمان إلى الجمهورية العربية السورية عبر الحدود مع لبنان أو الأردن. ولذلك أبلغت إدارة عمليات حفظ السلام السلطات السورية بأن

الضرورة باتت تحتم على القوة أن تستخدم نقطة دخول ومغادرة بديلة لأفراد البعثة، بما يشمل ضباط الأركان وأفراد الوحدات، حتى تتم عمليات تناوبهم في ظروف آمنة ومأمونة.

٢٥ - وكان للظروف السائدة في الميدان تأثير أيضاً على أفراد القوة وجهود دعم البعثة. فقد ظل عدد من موظفي القوة الوطنيين يعملون من منازلهم لعدم قدرتهم على الحضور إلى مكان العمل بانتظام بسبب الحالة الأمنية.

ثالثاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٢٦ - عندما قرر مجلس الأمن، في قراره ٢٠٨٤ (٢٠١٢)، تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أهاب أيضا بالأطراف المعنية أن تنفذ فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣)، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في نهاية الفترة، تقريراً عن تطورات الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد تناول تقريري عن الحالة في الشرق الأوسط (A/67/342)، المقدم عملا بقرارَي الجمعية العامة ١٨/٦٦ المعنون ''القدس''، و ١٩/٦٦ المعنون ''الجولان السوري''، مسألة السعي إلى إيجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

٢٧ - ومنذ أن توقفت محادثات السلام غير المباشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لم تُجر أي مفاوضات بين الطرفين، وتعيق الأزمة السورية في الوقت الحالي إمكانات استئناف تلك المفاوضات وإحراز تقدم نحو إحلال السلام بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وإنني أتطلع إلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة وإلى استئناف الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية تفضي إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم، حسبما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) وفي القرارات الأخرى ذات الصلة التي اتخذها المجلس.

رابعاً - ملاحظات

٢٨ - لا يزال يساورني قلق بالغ من التصعيد الكبير الذي شهده النزاع في الجمهورية العربية السورية، ومن أثر ذلك على السكان السوريين، وتداعياته المحتملة على المنطقة برمتها. فالحالة ماضية في التدهور، وقد أثرت إلى حد بعيد في منطقة عمليات القوة. ومن شأن استمرار الأنشطة العسكرية في المنطقة الفاصلة أن يؤجج التوترات بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وأن يعرّض للخطر وقف إطلاق النار بين البلدين والاستقرار في المنطقة. فجميع الأنشطة العسكرية في المنطقة الفاصلة أيّاً يكن مصدرها تشكل خطراً على وقف

إطلاق النار القائم منذ فترة طويلة وعلى السكان المدنيين المحليين، وكذلك الشأن بالنسبة لأفراد الأمم المتحدة في الميدان.

٢٩ - ويمثل وجود القوات المسلحة العربية السورية والمعدات العسكرية غير المصرح بها في المنطقة الفاصلة انتهاكاً جسيماً لاتفاق عام ١٩٧٤ بشأن فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية. وإنني أدعو جميع الأطراف في النزاع السوري الداخلي إلى وقف الأعمال العسكرية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك منطقة عمليات القوة. وأدعو إسرائيل أيضاً إلى الاستمرار في ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لمنع التصعيد. ويجب على الطرفين كليهما التقيد بالتزامهما بأحكام اتفاق فض الاشتباك.

٣٠ - وقد أثّرت العمليات العسكرية التي تجريها القوات المسلحة العربية السورية وعناصر المعارضة المسلحة تأثيراً سلبياً في الجهود التي تبذلها القوة للاضطلاع بمهام ولايتها. ويساورني قلق بالغ أيضاً إزاء تطور طابع الحوادث التي يتعرض لها الأفراد التابعون للأمم المتحدة في الميدان، وتزايد أعداد تلك الحوادث. وتظل الولاية المسندة إلى القوة عنصراً هاماً في كفالة استقرار المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أن القوة أنشأها مجلس الأمن بموافقة من إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وأن ولاية القوة ينص عليها اتفاق فض الاشتباك والبروتوكول الملحق به. والقوة مكلفة بمهمة المحافظة على وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وضمان التقيد به تقيداً صارماً، ومراقبة تنفيذ الاتفاق والبروتوكول الملحق به فيما يتعلق بالمنطقة الفاصلة والمنطقتين المحدودتي السلاح.

٣١ - ولا يمكن قبول الأخطار المتعاظمة المحدقة بالأمم المتحدة في الميدان، التي تتجلى في الأحداث الأخيرة، ولا سيما احتجاز ٢١ من الأفراد العسكريين التابعين لقوة الأمم المتحدة، وإطلاق النار على أفراد الأمم المتحدة ومرافقها، واختطاف مركبات مملوكة للأمم المتحدة. وأكرر التأكيد لجميع الأطراف المعنية حياد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وأدعو جميع الأطراف إلى احترام حرية تنقل قوة الأمم المتحدة وسلامة أفرادها وأمنهم.

٣٢ - ولا تزال الحالة السائدة تعطل كل يوم تقريباً ما تقوم به القوة من أنشطة دعم وأنشطة لوجستية، الأمر الذي يعقد إلى حد بعيد قدرة البعثة على الاضطلاع بفعالية بالمهام المنوطة بها. ومن المهم للغاية أن يقدم الطرفان الدعم اللازم لتأمين الظروف الملائمة لعمل أفراد الأمم المتحدة في الميدان، وأن يتعاونا بصورة كاملة في تيسير ما تقوم به البعثة من أنشطة دعم وأنشطة لوجستية.

٣٣ - وتواصل الأمانة العامة بذل قصارى جهودها لدعم القوة فيما تبذله من جهود لتنفيذ الولاية المسندة إليها مع التخفيف في الوقت نفسه من حدة المخاطر التي يتعرض لها أفرادها.

وقد أدخلت القوة تعديلات هامة على عملياتها، بصورة مؤقتة، للتكيف مع الظروف السائدة في الميدان، بما في ذلك الحد من الأنشطة المتنقلة، والتركيز على مهام المراقبة والإبلاغ والتنسيق، وإغلاق بعض المواقع للتقليل إلى أدنى حد من تعرض أفراد القوة للمخاطر. وتُبذل الجهود حالياً لتنفيذ الأولويات العاجلة التي حددتها دراسة القدرات العسكرية. وأود أن أذكر بأن المسؤولية الرئيسية عن سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم في المنطقة الفاصلة وفي المنطقتين المحدودتي السلاح على جانب قطاع برافو إنما تقع على عاتق حكومة الجمهورية العربية السورية، وأدعو هذه الحكومة إلى أن تيسّر بصورة كاملة الجهود التي تبذلها البعثة لمواصلة تنفيذ ولايتها في ظروف آمنة ومأمونة. فلا بد من ضمان احترام ما للقوة من امتيازات وحصانات وحرية في التنقل. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن القوة لا تزال تتواصل مع السكان المحليين في منطقة عملياتها لإطلاعهم على ولايتها وأنشطتها، فمن الأهمية بمكان أن تقوم البلدان ذات النفوذ بإقناع جميع الجماعات والأطراف المعارضة بأهمية كفالة حرية تنقل أفراد الأمم المتحدة وضمان سلامتهم في الميدان.

٣٤ - ولا يقل عن ذلك أهميةً أن يواصل مجلس الأمن ممارسة تأثيره لجعل الطرفين المعنيين يعملان على تمكين القوة من العمل بحرية وفي ظروف آمنة في منطقة عملياتها. ومن المهم أن يكون تحت تصرف القوة جميع الوسائل والموارد اللازمة كي تضطلع بولايتها في ظروف آمنة ومأمونة. ويتوقف استمرار الدعم المقدم من البلدان المساهمة بقوات في البعثة على قدرة البعثة على مواصلة تنفيذ ولايتها في ظروف من الأمن والأمان.

٣٥ - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري لقائد القوة اللواء إقبال سينغ سينغا، وللأفراد العسكريين والمدنيين الذين يعملون تحت قيادته. فهؤلاء النساء والرجال يواصلون بكفاءة وتفان وفي خضم ظروف عصيبة، أداء المهام الجسام التي أوكلها إليهم مجلس الأمن. وإنني واثق تماما من أن قوة الأمم المتحدة ستواصل الاضطلاع بمهمتها على نحو فعال. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في صفوف قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وللحكومات التي تمد هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بالمراقبين العسكريين المنتدبين للعمل في القوة.